

أصل الحكم محفوظ بكتابة الضبط
بالمحكمة الادارية بالدار البيضاء

2013/7110/335 رقم

2130

2014/07 09 تاريخ

القاعدة

يتم الاعتماد على تقرير التفتيش التربوي ، وتقرير الاساتذة المكلفين بالاشراف على التدريب ، و التقرير الاداري ، و تقرير الاستاذ المتدرب قصد ترسيم الاستاذ المبرز المتدرب او ارجاء الترسيم الى سنة ثانية واخيرة . وفي حالة عدم الترسيم بعد انقضاء سنتي التدريب يتم اعفاء المعني بالامر او ارجاعه الى اطاره الاصل في حالة انتمائه للإدارة .
ثبوت اعتماد الإدارة على تقرير المفتش لوحده وعدم بيان اسباب استثناء الطاعن من فترة تدريب ثانية يجعل القرار المطعون فيه مخالف للقانون وغير مبني على اسباب واقعية وقانونية تبرره الحكم بالغائه نعم .

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ 11 شوال 1435 الموافق 09 يوليوز 2014

اصدرت لمحكمة الادارية بالدار البيضاء وهي متكونة من السادة :

رئيس ومقررا

عضوا

عضوا

مفوضا ملكيا

كاتب الضبط

وبمساعدة السيد

الحكم الاتي نصه

بين لطاعن : مصطفى منياني الساكن

المحامي بهيئة بسطات الجاغل محل المحاربة معه مكتب الاستاذ

النايب عنه الاستاذ

المحامي بهيئة الدار البيضاء .

من جهة

وبين المدعى عليهم :

لدولة لمعربيه في شخص رئيس الحكومة بمكاتبه بالرباط

ورارة لتربية الوطنية و التكوين المهني في شخص وزيرها بمكاتبه بالرباط

مدير لأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين لدى جنية الشاوية وريغة

لأب الاقليمي لوزارة التربية الوطنية باقليم سطات

مدير لاقسام التحضيرية للمدارس و المعاهد العليا بسطات

لمعسبة العامة لوزارة التربية الوطنية و التكوين المهني بالرباط

ليكل القصاني للمملكة بمكاتبه بالرباط

من جهة اخرى

الدار البيضاء

بسم

الوقائع

بناء على المفال المقدم من طرف المدعي بواسطة نائبه امام كتابة ضبط هذه المحكمة بتاريخ 28 نونبر 2013 الرامي الى الحكم بالغاء القرار الاداري الصادر وزير التربية الوطنية والتكوين المهني القاضي بحرماته من سنة ثمانية للتدريب كاستاذ بمركز الاقسام التحضيرية للمدارس و المعاهد العليا بسطات ، مع ترثيب الاثار القانونية على ذلك .

وبناء على المذكرة الجوابية المقدمة من طرف الوكيل القضائي للمملكة بتاريخ 2014/2/11 الرامية الى الحكم برفض الطلب .

وبناء على المذكرة التعقيبية المقدمة من طرف الطاعن بواسطة نائبه بتاريخ 2014/2/26 الرامية الى رد جميع الدفوع المثارة و الحكم وفق الطلب .

وبناء على الحكم التمهيدي الصادر في القضية بتاريخ 2014/4/16 القاضي باجراء بحث بواسطة القاضي المقرر يوم 2014/5/5 .

وبناء على البحث المجري في القضية و المضمنة وقائعه في المحضر المعد لذلك .

وبناء على مذكرة التعقيب على البحث المقدمة من طرف الطاعن بواسطة نائبه بتاريخ 2014/5/23 الرامية الى تأكيد توضيحاته المقدمة خلال جلسة البحث و الوثائق المقدمة و الحكم وفق الطلب .

وبناء على اشعار الوكيل القضائي للمملكة للتعقيب على البحث و الاطلاع على الوثائق المقدمة بعده وعدم استجابته لذلك رغم التوصل .

وبناء على المستنتجات الكتابية المدلى بها من طرف السيدة المفوض الملكي الرامية الى الحكم بالغاء القرار المطعون فيه .

وبناء على باقي الوثائق الاخرى المدلى بها في الملف .

وبناء على الاعلام بادراج القضية جاهرة بالجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2014/04/02 تخلف لها جميع الاطراف رغم التوصل ، فاعتبرت القضية جاهزة واعطيت الكلمة للسيدة المفوض الملكي التي اكدت مستنتجاتها الكتابية المشار اليها اعلاه . وتقرر حجزها للمداولة لجلسة 2014/07/09

في الشكل :

و حيث انه خلافا لما دفعه به السيد الوكيل القضائي للمملكة ، فانه و لنش كانت مسألة اقرار التدريس بالاقسام التحضيرية للمدارس و المعاهد العليا تعهد الى لجنة مركزية تنب في هذا الشأن من حيث الانتساب اليها . فانهما يتبلور على شكل قرارات يوقعها الوزير المختص في صيغة اعادة التعيين بالمنصب الاصلي للتدريس في اطار الحركة الانتقالية اما بالاقرار او تمديد فترة التدريب لسنة اخرى تحت طائلة ارجاعه لمنصبه الاصلي وفق الحاصل للطاعن من خلال القرار الإداري الصادر عن وزير التربية الوطنية و التكوين المهني بتاريخ 2013/11/28 بان النتائج المعلن عنها مما يكون معه الطعن مودها ضد قرار اداري معلوم المصدر و الجهة المطلوبة في الطعن و يكون الدفع المثار غير منتج و يتعين استبعاده .

وحيث انه فيما يخص اجل الطعن . فانه و لنش كان الطاعن قد قدم طعنه ضد القرار الضمني المتضمن لاعلان النتائج الحركة الانتقالية برسم غشت 2013 . فان المعني بالامر قد قدم طعنه موازاة بصور القرار المذكور اعلاه مما يكون معه الطعن مقدما داخل الاجل القانوني . و يكون الدفع المثار غير مؤسس قانونا و يتعين استبعاده هو الآخر

و حيث انه باستبعاد الدفعين المذكورين يكون الطلب قد قدم وفق سائر الشروط الشكلية المطلوبة . فهو بذلك مقبول شكلا .

في الموضوع :

حيث يستفاد من المقال و الاسباب الواردة فيه و الوثائق المرفقة به ان الطاعن يعمل استاذ مبرزا في مادة الترجمة و الثقافة العربية بالثانوية التقنية بسطات وتم تعيينه لاجراء تدريب مع مسؤولية القسم بالاقسام التحضيرية للمدارس العليا بالثانوية التقنية بسطات اثر اجتياز المباراة الوطنية تخصص الترجمة . الا انه لم يتم اقراره ضمن الحركة الانتقالية لسنة 2012-2013 كما تم حرمانه اعادة التدريب لفرصة اخرى كما هو منصوص عليه قانونا مما يكون القرار المتخذ في حقه مثيرا بغيب مخالفة القانون وخاصة قرار وزير التربية الوطنية رقم 12/2598 بتاريخ 2012/4/4 . فضلا عن انعدام الاسباب المبررة لاتخاذها رغم وضعه الواضح داخل المؤسسة والتقارير المنجزة و النقطة السنوية الممنوحة له . و التمس تبعا لذلك الحكم له بما سطر اعلاه .

و حيث اجاب السيد الوكيل القضائي للمملكة أصالة عن نفسه و نيابة عن الادارة المطلوبة في الطعن ان القرار المطعون فيه مبني على اسباب قانونية سليمة . وانه لم يتم اقرار الطاعن للتدريس بالاقسام التحضيرية و لم يتمتع بسنة اضافية لعدم اهليته تبعا لزيارات المفتش وعدم التزامه بالملاحظات الموجهة اليه وبيان عجزه عن الاندماج في هذه المنظومة ملتصقا بالحكم برفض طعنه .

وحيث عقب الطاعن بواسطة نائبه ان التقرير لا يتضمن النقطة العديدة التي تنص عليها المذكرة رقم 86 بتاريخ 86/5/29 و لم يسبق له ان توصل باي تقرير للتفتيش من اجل الجواب عنه رغم ان القانون يشترط ذلك

وحيث ان قرار مخالفة لوائح و ساقصر مع النقطة العديدة الممنوحة له ملتصقا رد جميع الدفوع المثارة و الحكم

وحيث انه بعد دراسة المحكمة لكافة معطيات القضية والوسائل المتمسك بها و الدفوع المثارة تبين لها ان
لداعين قد اسس دعواه على وسيلتين اثنتين وهما :

1- مخالفة القرار الاداري المطعون فيه للقانون

2- انعدام الاسباب الواقعية و القانونية المبررة لاتخاذ

وحيث انه فيما يتعلق بالوسيلة الاولى المرتبطة بمخالفة القرار الاداري المطعون فيه للقانون . فانه و خلافا لما
دفع به الوكيل القضائي للمملكة انه بموجب قرار وزير التربية الوطنية رقم 2598.12 الصادر بتاريخ 2012/4/4
بتحديد كيفية تنظيم و اجراء التفتيش التربوي لترسيم الاساتذة المبرزين للتعليم الثانوي التاهيلي المنشور بالجريدة
الرسمية عدد 6128 بتاريخ 2013/2/21 وخاصة في مادته الخامسة " يتم الاعتماد على تقرير التفتيش التربوي
المشار اليه في المادة الرابعة قصد ترسيم الاساتذة المبرزين للتعليم الثانوي التاهيلي المتدربين او ارجاء ترسيمهم
الى سنة ثانية واخيرة وفي حالة عدم ترسيمهم بعد انقضاء سنتي التدريب يتم اعفاء المعني بالامر او ارجاعه الى
اطاره الاصلي في حالة انتمائه للإدارة " وتستند اللجنة المكلفة بالمصادقة على التداريب للتدريس بالاقسام
التحضيرية لاتخاذ قرارها الى التقارير المنجزة من طرف المكلف بتنسيق التفتيش وتقرير الاسناد المكلف
بالتدريب و التقرير الاداري وتقرير الاسناد المتدرب من اجل اعطاء صورة واضحة عن اداء المتدرب سواء
العلمية او البيداغوجية او الادارية .

وحيث انه بالرجوع الى وثائق الملف و خاصة المدلى بها من قبل الطرفين معا تبين انه و لنن اشارت اللجنة
المركزية المكلفة بمنح الاهلية للتدريس بالاقسام التحضيرية الى التقارير الواجبة و المذكورة اعلاه وقررت احالة
الطاعن على الاكاديمية الاصلية التي كان يعمل بها . فانه لم تنقيد بمقتضيات المادة الخامسة من قرار وزير التربية
الوطنية المشار اليه اعلاه من حيث منحه سنة ثانية للتدريب قبل اتخاذ قرار احالته على اكاديميته الاصلية . وفق
المنصوص عليه بالقرار المذكور . او تعليل عدم امكانية منحه سنة اخرى من التدريب . مما تكون معه الوسيلة
المتمسك بها مؤسسة و يتعين اعتمادها .

وحيث انه فيما يتعلق بالوسيلة الثانية المرتبطة بانعدام الاسباب الواقعية و القانونية الداعية الى عدم تمكين الطاعن
من فترة تدريب ثانية . فانه لنن كان عنصر السبب يعتبر الحالة الواقعية او القانونية التي تدفع بالادارة عن طريق
سلطتها الملزمة الى اتخاذ القرار الاداري . وان الرقابة القضائية لهذا العنصر تبدأ بالوجود المادي لهذه الوقائع
مرورا بالتكييف القانوني لها و انتهاءا بمدى ملاءمة القرار الاداري مع اسبابه . فان المحكمة و بدراستها للوثائق
لمدلى بها تبين ان النقطة السنوية الممنوحة للطاعن برسم سنة 2012 حددت في 20/20 و مشهود بصحتها من
طرف مدير المؤسسة و المفتش المختص و النائب الاقليمي معتمدين في ذلك حسب الثابت من هامش بطاقة التفتيش
للمدرسة بالاختيار لذات السنة على نقطة المفتش المبنية على التفتيش المنجز خلال الفترة المحددة . فضلا على
تقرير المصادقة المنجز من طرف مدير الدراسات بتاريخ 2013/7/17 الذي يشهد من خلاله باندماج الطاعن

السمعة التربوية ومحترما جدولته الرسمي ومشاركاً في جميع الأنشطة التربوية التي انجزها مركز الأقسام
تربوية للمدارس العليا بسطات خلال سنة 2012/2013 . و لم يلاحظ عنه أي اخلال بالتزاماته الواجبة ،
و كذلك الأمر الملاحظة التشجيعية ونقطة 20/17 الممنوحين له من قبل المفتش السيد [REDACTED] بتاريخ
2012/5/21 . وهي ملاحظات تنافس ما توصل اليه المفتش السيد جلال الحكماوي الثابتة من خلال التقرير
المتعمد من طرف اللجنة المكلفة بمنح الاهلية للتدريس بالأقسام التحضيرية التي لم تأخذ بالاسباب الواقعية و
القانونية عند رفضها منح الطاعن فرصة اخرى للتدريب وفق ما ينص عليه قرار وزير التربية الوطنية . مما
تكون معه الوسيلة المتمسك بها مؤسسة ويتعين اعتمادها هي الاخرى .

وحيث ان المحكمة وسعياً منها للتحقق من الوسيلة الثانية امرت بتاريخ 2014/4/16 باجراء بحث بواسطة
القاضي المقرر يوم 2014/5/5 و البحث في الاسباب الداعية الى عدم منح الطاعن فرصة سنة اخرى للتدريب .
واجراء البحث المذكور وفق الثابت من المحضر المعد لذلك ان الادارة لم تدل و لو بحجة واحدة بشأن البت في
هذه الامكانية التي اقرها قرار وزير التربية الوطنية المشار اليه اعلاه و خاصة في مادته الخامسة . كما انها لم
تدل باية وثيقة تفيد عدم تخطيها لمبدأ المساواة الذي اثير خلال جلسة البحث بشأن الوضعية المماثلة للمتدرب السيد
[REDACTED] . وان كان الطاعن لم يجعل من هذه الوسيلة كسبب للإلغاء .

و حيث انه باعتماد الوسيطتين معا يتعين الحكم بالغاء القرار الاداري الصادر عن وزير التربية الوطنية القاضي
بعدم منح الطاعن سنة ثانية من التدريب كاستاذ للاقسام التحضيرية للمدارس العليا . مع ترثيب الاثار القانونية
على ذلك .

المنطوق

وتطبيقاً لمقتضيات القانون رقم 41/90 المحدث للمحاكم الإدارية. وقرار وزير التربية الوطنية رقم 2598.12
بتاريخ 2012/4/4 بتحديد كيفية تنظيم وإجراء التفتيش التربوي لترسيم الاساتذة المبرزين للتعليم الثانوي التأهيلي
لهذه الأسباب

حكمت المحكمة الإدارية علنيا ابتدائيا و حضوريا .

في الشكل : قبول الطلب

في الموضوع : بإلغاء القرار الاداري المطعون فيه الصادر عن وزير التربية الوطنية و التكوين المهني القاضي
بعد برفض منح الطاعن سنة ثانية للتدريب بالأقسام التحضيرية مع ترثيب الاثار القانونية على ذلك
بهذا صدر الحكم في اليوم والشهر والسنة أعلاه.....

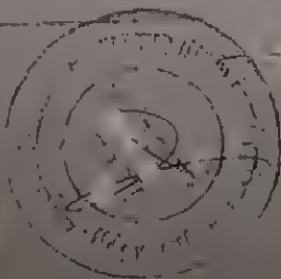
امضاء

المحكمة الإدارية ومراكز الأقسام
[REDACTED]

كاتب الضبط

المقرر

لرئيس



نسخة طبق الأصل